

Distr.: General
7 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد رايتشيف (نائب الرئيس) (بلغاريا)

وفيما بعد: السيد كورهنين (نائب الرئيس) (فنلندا)

وفيما بعد: السيد لوك ماركيز (نائب الرئيس) (إكوادور)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة الاستعمال

15-06638X (A)



٣ - ومضى يقول إن بلده لا يزال يعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي، ولكن يتعيّن الاعتراف بأن العالم قد تغيّر بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. فقد ظهرت تحديات جديدة تتعلق بالانتشار. ويتعيّن على المعاهدة ونظام عدم الانتشار الأوسع أن يتكيّف مع الظروف المتغيرة، والتي تشمل تزايد خطر الإرهاب النووي. وتُعَدّ الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد النووية ضروريين لمكافحة الإرهاب النووي. ومن الأمور الحاسمة، ضرورة دعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولية، بما في ذلك عن طريق اعتماد بروتوكولات إضافية.

٤ - وقال إن بلده يؤيّد أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ويرحب على وجه الخصوص بالتدابير العملية المحددة في إعلانات مؤتمرات قمة الأمن النووي عام ٢٠١٠، و ٢٠١٢، و ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تؤيّد قيرغيزستان الدعوات لبدء مفاوضات دولية بشأن معاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وأضاف أن التقدم الذي أحرز في المفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية وبين الصين، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة يُعدّ مُبشّراً. وأعرب عن أمله في أن يوفرّ الاتفاق الإطاري الأخير الذي تم التوصل إليه بين الأطراف أساساً للتبكير بعقد اتفاق شامل.

٥ - وقال إن وفده يُكرّر دعوته إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها الدراية الفنية الضرورية لتقديم المساعدة من أجل إعادة تأهيل المناطق الملوّثة، بما في ذلك مناطق نخالة تعدين اليورانيوم في قيرغيزستان. فالتخفيف من الآثار البيئية لتعدين اليورانيوم وما يرتبط به من أنشطة دورة

في غياب السيدة فيروخي، تولّى السيد رايتشيف (نائب الرئيس) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد بيشيموف (قيرغيزستان): قال، في معرض الإشارة إلى خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50، المجلد الأول)، إنه يتطلّع إلى تقارير الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تعهدها بتخفيض جميع فئات الأسلحة النووية بطريقة شفافة ولا رجعة فيها. وأضاف أن وفده يؤيّد سرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحب بزيادة التركيز على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ويأمل أن ينعكس ذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الحالي.

٢ - ومضى يقول إن قيرغيزستان قامت بدور نشط في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٦، وستواصل القيام بذلك بوصفها الوديع للمعاهدة التي أنشئت بموجبها هذه المنطقة. وقد صدّقت كل من فرنسا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، والصين بالفعل على البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة، والتي توفرّ ضمانات أمن سلبية؛ ورحب بوضع البروتوكول قيد النظر من جانب مجلس الشيوخ التابع للولايات المتحدة، وطالب هذه الحكومة بتصديقه في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن قلقه بسبب تأخر عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأعرب عن أمله في أن يُعقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٥.

التي أجراها الاتحاد الروسي وللولايات المتحدة، وتشجّع رومانيا هاتين الدولتين على مواصلة إجراء مزيد من التخفيضات. ورحب بنتيجة مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعقود في لندن يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، والعملية الجارية لإجراء حوار بين هذه الدول. وقد ساعدت هذه العملية على زيادة الشفافية وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يُعدّ حاسماً بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

٩ - وتتقاسم الدول الأطراف المسؤولية عن تعزيز نظام عدم الانتشار نظراً لأن بضعة بلدان قد انتهكت تعهدها الدولية بعدم الانتشار، وأن الأمن العالمي سيتأثر إذا تخطت بلدان إضافية العتبة النووية.

١٠ - ومضى يقول إن المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لم يُعقد كما كان مخططاً، نظراً لأن الجدول الموضوع كان طموحاً للغاية، ولكن الأعمال التحضيرية مستمرة عن طريق مشاورات غير رسمية. ويشارك وفده الرأي بأن الشرق الأوسط يستحق حلاً شاملاً لمشكلة الأسلحة النووية، بما في ذلك القضاء على جميع فئات أسلحة الدمار الشامل، والتوصّل إلى تسوية سلمية للأزمة في هذه المنطقة. ومع أن وفده يودّ عقد هذا المؤتمر، إلّا أنه ينبغي ألا يكون شرطاً لنجاح مؤتمر الاستعراض الحالي.

١١ - وأضاف أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة لها حق شرعي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا السياق، ترحّب رومانيا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا بشأن بارامترات رئيسية لخطة عمل شاملة مشتركة، وتأمّل في استكمال المفاوضات بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأضاف أن عام ٢٠١٥

الوقود النووي لإنتاج الأسلحة النووية يُعدّ مسألة هامة، ولكنها كثيراً ما تُقَابَل بالإهمال؛ ولهذا سترحب قيرغيزستان بإدراجها في جدول أعمال المناقشات المقبلة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ويقوم التثقيف والتدريب - وهما من الجوانب التي تتطلب مزيداً من الاهتمام - بدور حيوي في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

٦ - السيد أيونيتا (رومانيا): قال إن تحقيق النجاح في مؤتمر الاستعراض الحالي، مع إحراز تقدّم ملموس بالنسبة لجميع ركائز المعاهدة الثلاث، يمثل أولوية بالنسبة لوفده. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنه يطالب الدول الأطراف بإجراء تقييم أمين للتقدّم المحرز، واستخدام هذا التقييم كأساس لتدابير متابعة ملموسة. فمستقبل المعاهدة، بما في ذلك تنفيذها الكامل وعالميتها، يتوقّف على الإرادة السياسية للدول الأطراف؛ فالمعاهدة أهم بكثير من أن تظل رهينة لطلبات غير عملية، أو لن تحقّق أي توافق.

٧ - وقال إن مؤتمر الاستعراض يُعقد في وقت يشهد اضطرابات سياسية في النظام الدولي، مع حدوث تغييرات جوهرية، وانتهاك اتفاقات هامة. كما أن إساءة معاملة أوكرانيا التي انضمت إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، يمكن أن تشكّك في الضمانات الأمنية التي قدّمتها دول حائزة للأسلحة النووية إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية، وبذلك تقوّض الثقة في جهود عدم الانتشار.

٨ - وتؤكد رومانيا التزامها القوي بترع السلاح النووي تمثيلاً مع أهداف المعاهدة، وتعتقد أن السبيل الوحيد الواقعي والعملية لتحقيق نزع السلاح النووي هو عن طريق نهج تدريجي يعزّز الاستقرار والسلم والأمن على المستوى الدولي بالنسبة للجميع. وأضاف أن الانخفاض في حجم الترسانات النووية منذ نهاية الحرب الباردة يعزى أساساً إلى التخفيضات

١٤ - ومع أنه كان هناك اعتراف بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية لفترة طويلة من الزمن، إلا أنها لم تمثل جوهر المداولات الخاصة بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين لسنوات كثيرة. ولذلك فإن هذه المجموعة سيستمد التشجيع من أن التركيز الإنساني أصبح الآن راسخاً في جدول الأعمال العالمي. وترحب المجموعة أيضاً بالتصميم المتجدد من جانب المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية على التصدي للعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. ويتعين على المجتمع المدني القيام بدور حاسم إلى جانب الحكومات في هذا الصدد.

١٥ - وقال في ختام كلمته إنه لصالح بقاء البشرية بالفعل، ينبغي ألا تُستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى قَطُّ تحت أي ظروف. فلا يمكن التصدي بصورة ملائمة للآثار الكارثية لأي تفجير لسلاح نووي، سواء كان بالصدفة، أو لحسابات خاطئة، أو متعمداً. وينبغي بذل كافة الجهود للقضاء على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل هذه، والسبيل الوحيد لضمان ذلك هو عن طريق التخلص منها كلية. وتتحمّل جميع الدول مسؤولية مشتركة لمنع استخدام الأسلحة النووية وانتشارها الأفقي والرأسي، وتحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك عن طريق الوفاء بأهداف المعاهدة. وتحقيق عالميتها.

١٦ - السيدة يليتش (كندا): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الأساس للنظام الدولي لتعزيز نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فقد أثبتت صمودها في مواجهة أزمات الانتشار، وتحديات التنفيذ، وتوقعات انهيارها، أو سقوطها بالتقادم، ولا مثيل لها في اتساع عضويتها أو صلاحيتها لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وأضافت أن مؤتمر الاستعراض الحالي يتيح فرصة لتعزيز مبدأ

يصادف الذكرى السنوية الستين لبدء البرنامج النووي المدني لبلده، ويحترم بلده حق كل بلد في الانتفاع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل شروط صحيحة لعدم الانتشار والأمن والأمان. ورومانيا على استعداد لتقاسم درايتها الفنية في هذا المجال.

١٢ - السيد كورز (النمسا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول المعنية بالآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، فقال إن الخبرة المستمدة في الماضي من استخدام وتجارب الأسلحة النووية قد أظهرت بوضوح العواقب الإنسانية غير المقبولة للقدرة التدميرية الهائلة غير المحكومة، والطبيعة العشوائية لهذه الأسلحة. وأضاف أن المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودة في النرويج في ٢٠١٣، وفي النمسا والمكسيك في ٢٠١٤، قد أتاحت للمجتمع الدولي تعميق فهمه الجماعي لهذه العواقب. وقد اتفق الخبراء في هذه المؤتمرات على أنه لا يمكن لأي دولة أو هيئة دولية أن تصدّي لحالة الطوارئ الإنسانية الفورية التي يسببها تفجير سلاح نووي، أو تقديم ما يكفي من المساعدة للضحايا.

١٣ - وأضاف أن العواقب الكارثية للأسلحة النووية لا تؤثر في الحكومات فحسب، وإنما تؤثر في كل وأي مواطن في العالم، ولها آثار عميقة بالنسبة لبقاء الإنسان، وبالنسبة للبيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاقتصادات، وصحة الأجيال المقبلة. ولذلك فإنه من مصلحة جميع الدول أن تشارك في المناقشات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وترحب المجموعة بمشاركة المجتمع المدني في هذه المسألة. ويجب أن تشكل التوعية بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية دعامة جميع النهج والجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي، بما في ذلك عمل مؤتمر الاستعراض الحالي.

١٩ - وأضافت أن عدم امتثال سوريا لالتزاماتها الخاصة بعدم الانتشار قد حجبتها الحرب الأهلية في ذلك البلد، والحملة الخاصة بتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية، وأنشطة ما يسمّى بالدولة الإسلامية للعراق وسوريا. ومع هذا، لا يزال يجب على سوريا السماح للوكالة بالتحريّ عن موقع دير الزور ومواقع أخرى ذات صلة في أقرب وقت ممكن.

٢٠ - وتأسف كندا لانتهاكات الاتحاد الروسي لسيادة أوكرانيا، بما في ذلك ضمه غير المشروع للقرم، وأنشطته المزعزعة للاستقرار في شرق أوكرانيا، وهو ما يشكل خرقاً للضمانات الأمنية الواردة في مذكرة تفاهم بودابست عام ١٩٩٤، والتي شكّلت الأساس لضمان انضمام أوكرانيا إلى المعاهدة. فهذا التصرف غير المسؤول من جانب الاتحاد الروسي يشكك في عملية الضمانات الأمنية التي قدمها هذا البلد. وتكرّر كندا مطالبتها للاتحاد الروسي بسحب قواته من الأراضي الأوكرانية، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

٢١ - ومضت تقول إن التخفيضات الكبيرة في مخزونات الأسلحة النووية التي تمت منذ نهاية الحرب الباردة حديرة بالترحيب. غير أن عدد الأسلحة الموجودة لا يزال مرتفعاً للغاية، كما أن تكنولوجيا إيصال الحمولات الكلية النووية التي يطورها الاتحاد الروسي وباكستان وكوريا الشمالية تدعو للقلق البالغ. وتحمل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عبء إظهار القيادة في مؤتمر نزع السلاح نظراً لأن لديهما أكبر الترسانات النووية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المبذولة لتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها بالأهمية.

”الدوام مع المساءلة“، وضمان ألا يؤدي تمديد المعاهدة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ إلى إغفال غير متعمّد للالتزامات والتعهدات بموجب المعاهدة.

١٧ - ولا يزال عدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار يمثّل أخطر تهديداً لهدية المعاهدة وسلطتها؛ ولهذا تأخذ كندا تعهّدها الخاصة بالامتثال بصورة جادة للغاية، خلافاً لدول أطراف معيّنة أخرى، من بينها إيران. وترحب كندا بالاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بين إيران والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يلزم عمله لحلّ المسائل المتعلقة بإيران بطريقة يمكن التحقق منها بوضوح. وقالت إن وفدها يشعر بالقلق بشكل خاص لعدم إحراز تقدّم في إطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فيجب أن تسمح إيران بحصول الوكالة على جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة، والوصول إلى المواقع والمواد والأفراد الضروريين لإثبات الطبيعة السلمية الخالصة لبرنامجها النووي. وقد أعلنت كندا للتوّ عن مساهمة قدرها ٣ ملايين دولار كندي للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعماً لجهودها الخاصة بالتحقق من امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة.

١٨ - وأضافت أن التجارب النووية، وإثراء اليورانيوم، وأنشطة القذائف الباليستية، والأعمال الاستفزازية الأخرى التي تقوم بها كوريا الشمالية تشكّل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتُعد انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار، والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وتستنكر كندا قيام بلدٍ لا يستطيع إطعام شعبه بإنفاق الكثير من موارده المحدودة على طموحاته العسكرية. ويجب على مؤتمر الاستعراض أن يواصل محاسبة كوريا الشمالية على أعمالها، والمطالبة باتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق سلام شامل ودائم.

٢٢ - وترحب كندا بمبادرة الولايات المتحدة بإجراء مزيد من التخفيضات، والتي يمكن للاتحاد الروسي أن يختار المشاركة فيها أو إرجاءها. وسيُظهر اختيار الطريق الثاني للعالم أن الاتحاد الروسي، بتكنولوجياه الخاصة بالقذائف، وتعاونها المتوقع مع إيران، وتجاهله لمذكرة تفاهم بودابست، أنه يسلك طريقاً خطيراً يؤدي إلى تقويض السلام في العالم. وقد قامت فرنسا والمملكة المتحدة بمبادرة حقيقية منذ عام ٢٠١٠ بتخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من جانب واحد. ويجب مواصلة إحراز تقدم من جانب كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، وترحب كندا بالمشاورة المتكررة بين تلك الدول طوال دورة الاستعراض الحالية كوسيلة لتعزيز الثقة فيما بينها.

٢٥ - وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، قالت إن كندا تدعم بقوة الدور المحوري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية، ومساعدة الدول الأطراف على الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بالأمن النووي. وينبغي لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع بعد اتفاقاً للضمانات الشاملة وبروتوكولاً إضافياً أو لم يبدأ نفاذهما بعد، أن تبادر إلى ذلك، نظراً لأن هذا هو معيار التحقق الدولي الذي ينبغي أن تلتزم به جميع الدول الأطراف. وقد التزمت كندا بمبلغ ٤٧٦ مليون دولار لمشاريع من أجل تعزيز الأمن والأمان النووي والإشعاعي، بما في ذلك مبادرات استُهلكت عن طريق عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، وتشارك بنشاط في الجهود المبذولة لنقل الالتزامات ذات الصلة إلى المؤسسات الدولية المشاركة في تعزيز الأمن النووي.

٢٦ - تولّى السيد كورهاينز (فنلندا)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة.

٢٧ - السيد سوشيويكا (بولندا): قال إن خطة العمل التي تتضمنها الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ تُعدّ أفضل نتيجة ممكنة، ولا تزال مرجعاً هاماً لمؤتمر الاستعراض الحالي، حيث يُعدّ التوصل إلى توافق ملموس أمراً مرغوباً بدرجة كبيرة، ولا يُعدّ الفشل من بين الخيارات. وأضاف أن معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تظل حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وسيتطلب التنفيذ الكامل للمعاهدة بذل جهود من جانب جميع الدول، وخاصة بشأن نزع السلاح النووي، وينبغي أن تكون المناقشة بشأن هذا الموضوع شاملة وعملية، وأن تأخذ في

٢٣ - وأضافت أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لكندا، التي يسرها أن تتولّى رئاسة فريق الخبراء الحكومي ذي الصلة خلال العام الماضي، والتي استضافت المناقشات الأكثر تعمقاً والأكثر استفاضة التي جرت لأول مرة بشأن هذا الموضوع. ويسرّ الفريق أيضاً مهمة المفاوضين في المستقبل عن طريق اعتماد تقرير توافقي يعكس مناقشاته القوية بشأن جوانب محتملة لمثل هذه المعاهدة. ولا يزال التحدي قائماً بالنسبة لرسم طريق يؤدي إلى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة، وينبغي مواصلة هذا الطريق دون إبطاء.

٢٤ - وأضافت أن الدول بحاجة إلى أن تفي بتعهداتها القانونية والتزاماتها السياسية بطريقة شفافة عن طريق إجراء ملموس ومستدام. وقد أظهرت كندا التزامها بمبدأ الدوام مع المساءلة، وستواصل إظهار هذا الالتزام عن طريق تقارير التنفيذ السنوية التي تقدّمها إلى اجتماعات المعاهدة. وعلاوة على ذلك، عملت كندا خلال دورة الاستعراض الحالية بصورة متسقة مع شركاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع

٣١ - السيدة نينشيتس (صربيا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار تُعد وثيقة رئيسية لتعزيز نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضافت أن صربيا تؤيد بصورة كاملة كافة الجهود المبذولة لتحسين التحقق الدولي من امتثال الدول الأطراف لتعهداتها بموجب المعاهدة، والتي ينبغي أن تكون ركائزها الثلاث متداعمة، كما ينبغي الالتزام بها في نفس الوقت.

٣٢ - ومضت تقول إن الدول الأطراف جديرة بالثناء لتصميمها الواضح على تنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50، المجلد الأول)، على الرغم من أن جميع أهدافها لم تتحقق بعد. وترحب صربيا بالجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات الواردة في المادة السادسة من المعاهدة، ولبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ستستكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣٣ - وقالت إن وفدها يطالب ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، فإن مشروع المعاهدة الذي اقترحه فرنسا يشكل أساساً سليماً لمواصلة المفاوضات. ومضت تقول إن عدم إحراز تقدّم في مؤتمر نزع السلاح يُعدّ من المسائل التي تثير قلقاً عميقاً، فيجب بذل كل جهد لحلّ الخلافات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوسيع عضويته. وتُدرِك صربيا أيضاً أهمية خطة العمل بشأن الأمان النووي الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وإعلان فيينا المتعلّق بالأمان النووي من أجل تعزيز الأمان النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣٤ - وترحب صربيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في لوزان يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والذي وضع أُسساً راسخة لاتفاق شامل بشأن البرنامج النووي الإيراني،

الاعتبار الدور المحوري للمعاهدة، ومراعاة الشواغل الأمنية، والترتيبات الأمنية الراسخة والمتعددة الأطراف، والالتزام الواضح من جانب كافة الدول، وخاصة دول معيّنة حائزة للأسلحة النووية. ولهذا، فإن أي قرارات يُتفق عليها ينبغي أن تعزّز الإطار الذي يمكن من الوفاء بالالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

٢٨ - وأضاف أن أمن القارة الأوروبية يكتسب أهمية أساسية بالنسبة لبولندا، التي اقترحت لذلك مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تهدف إلى زيادة الشفافية بالنسبة للأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا، على أمل أن يتم القضاء عليها في نهاية المطاف. ولهذا فإنه من المؤسف بدرجة كبيرة عدم إحراز أي تقدّم في النقاط بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلّق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا، وعدم وجود إرادة لإدراج هذه الفئة من الأسلحة في محادثات التخفيض في المستقبل.

٢٩ - وتدين الحكومة البولندية بشدة الانتهاك الواضح للسيادة الأوكرانية وسلامتها الإقليمية، وضم القرم من جانب الاتحاد الروسي، وهي أمور تمثّل خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، والتزامات الاتحاد الروسي باحترام السيادة الأوكرانية وسلامتها الإقليمية، بناءً على مذكرة تفاهم بودابست.

٣٠ - ولتحقيق نتيجة ناجحة، ينبغي أن يكون لمؤتمر الاستعراض نهج متوازن بعناية تجاه الركائز الثلاث للمعاهدة. فينبغي اعتبار خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ خريطة طريق يمكن أن تجعل المجتمع الدولي أقرب إلى تحقيق عالم بدون أسلحة نووية. وقال إن بولندا على استعداد للقيام بواجبها كعضو غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ولا تزال ملتزمة بأهداف وغايات المعاهدة.

الاستعراض عام ٢٠١٥ يجب ألا يقتصر على استعراض التقدم الذي تحقّق في مجال عدم الانتشار، ولكن يجب أن يعتمد أيضاً وثيقة ختامية ملموسة ومتوازنة وعملية المنحى تتضمن خطوات عملية لتعزيز تنفيذ جميع ركائز المعاهدة الثلاث؛ والواقع أن توصّل مؤتمر الاستعراض إلى نتيجة إيجابية من شأنه أن يعزّز جدوى المعاهدة ومصداقيتها في المستقبل.

٣٨ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يتحمّل مسؤولية مشتركة لضمان تنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، والتي وفّرت خريطة طريق واضحة لتعزيز الأمان العالمي. وينبغي تنفيذ خطة العمل باستخدام نهج تدريجي لتيسير الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة من أجل الالتزام بأحكامها. ويحثّ وفده مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات بشأن معاهدة مُلزمة قانوناً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ويؤكد من جديد دعمه لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمانة التقنية المؤقتة لمواصلة تطوير نظام التحقق لمعاهدة حظر التجارب باعتبارها صكاً قوياً لعدم الانتشار وبناء الثقة.

٣٩ - وأضاف أن الجمهورية التشيكية ترحّب بنتيجة اجتماعات لوزان بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا وبنين جمهورية إيران الإسلامية، وتأمّل أن تؤدّي مفاوضات المتابعة إلى اتفاق شامل يضمن الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي الإيراني. ويجب على إيران أن تتعاون بصورة كاملة ودون إبطاء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحلّ جميع المسائل المعلقة، والسماح للوكالة بالتأكد من عدم وجود أي أنشطة نووية سرّية في هذا البلد.

٤٠ - وقال إن وفده يطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلّي عن برنامج أسلحتها النووية والعودة إلى

وتشجّع بقوة كافة الجهود المبذولة لتيسير المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي لا يزال يمثل هدفاً يمكن تحقيقه.

٣٥ - وتؤيّد صربيا بشكل كامل التنفيذ الفعّال والشامل لمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها عنصراً حاسماً للأمن العالمي، وستواصل التمسك بالتزاماتها بموجب المعاهدة والصكوك الأخرى ذات الصلة. وقد اعتمدت في هذا الصدد خطة عمل وطنية لتحديد المزيد من الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لضمان امتثالها لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي عام ٢٠٠٢، وبدعم من الولايات المتحدة، والمبادرة المتعلقة بالتفجير النووي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمفوضية الأوروبية وشركاء آخرين، استهلّت صربيا مشروع معهد فينشا لوقف التشغيل النووي، والخاص بنقل المواد النووية من صربيا إلى الاتحاد الروسي لغرض تخزينه المأمون. ولا يزال هذا المشروع جارياً. وفي عام ٢٠١٣، أصبحت صربيا عضواً في مجموعة موردي المواد النووية. ومنذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، استكملت أيضاً إجراءات تصديق البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتها الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٦ - وترأس صربيا حالياً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي وقّعت في عام ٢٠١١ مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل تحسين قدرات كلتا المنظميتين على تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقالت إن صربيا على استعداد لمواصلة تشجيع الانضمام الشامل إلى المعاهدة وتحقيق الهدف المشترك وهو تعزيز الأمان والأمن النوويين على المستوى العالمي.

٣٧ - السيد كولهانيك (الجمهورية التشيكية): قال إن دورة الاستعراض الحالية تتيح فرصة لجميع الدول الأطراف من أجل تجديد وتكثيف التزامها بالمعاهدة. وأضاف أن مؤتمر

البلد. وتدين ألمانيا بأشد العبارات الممكنة البرامج النووية الجارية وبرامج القذائف التسيارية لكوريا الشمالية، وتطالب هذا البلد بالعودة إلى الامتثال الكامل لتعهداته بشأن عدم الامتثال، ووقف جميع الأنشطة والبرامج غير المشروعة. ويجب حث سوريا أيضاً على التعاون بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٤ - وأضاف أن بلده يؤيد عمل هذه الوكالة ونظام ضماناتها؛ ويُعدّ بلده ثالث أكبر مساهم في ميزانية الوكالة، وظلّ يقوم بتشغيل أحد برامج الدعم التابعة للوكالة لأكثر من ٣٥ عاماً. وفي عام ٢٠١٤، ساهمت ألمانيا بمبلغ ٤,٨ مليون يورو لبرنامج التعاون التقني للوكالة. ويحثّ وفده جميع الدول التي لديها برامج للطاقة النووية على التفاوض بشأن بروتوكولات إضافية مع الوكالة وتصديقها في أقرب فرصة ممكنة.

٤٥ - وفيما يتعلّق بترع السلاح النووي، قال إن وفده مقتنع بأنه يلزم إحراز مزيد من التقدم لتحقيق هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ومع أنه يتفق على وجوب تخفيض الترسانات العالمية للأسلحة النووية، إلّا أنه يعترف أيضاً بأن نزع السلاح النووي لا يتم في فراغ. فلن يتم القضاء على الأسلحة النووية إلّا عن طريق مفاوضات تؤدي إلى إجراءات ملموسة ويمكن التحقق منها على الأرض. ولتحقيق مزيد من التقدم نحو هذا الهدف، من الضروري أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الأطراف. وقال في هذا الصدد إن انتهاكات مذكرة تفاهم بودابست التي تضمن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، قد زعزت مصداقية ضمانات الأمن السلمية التي تُعدّ حيوية للغاية بالنسبة لنظام معاهدة عدم الانتشار. ولهذا، يجب على مؤتمر الاستعراض أن يبعث برسالة واضحة بأنه يمكن، وسيتم، التغلب على هذه الانتكاسة بغية استعادة مصداقية المعاهدة بصورة كاملة.

المعاهدة وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ويحثّ هذا البلد أيضاً على الامتثال دون شروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولتعهداتها الدولية الأخرى، واحترام الالتزامات المنصوص عليها في البيان المشترك الذي اعتمد بعد المحادثات السادسة عام ٢٠٠٥.

٤١ - وقال في ختام كلمته إن أي رفضٍ للامتثال للمادة العاشرة من المعاهدة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار، ولذلك ينبغي إبلاغه إلى مجلس الأمن. فإذا انسحبت الدول من المعاهدة، فيجب أن تعيد أو تفكّك جميع المواد والتكنولوجيا والمعدات النووية التي قدّمها دول أخرى إذا طُلب منها أن تفعل ذلك.

٤٢ - السيد روت (ألمانيا): قال إنه لا غنى في أوقات الأزمة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل الاستقرار والأمن والتعاون على المستوى العالمي. فلا تزال المعاهدة تمثّل حجر الزاوية لنظام الأمن الدولي، وتيسّر التعاون السلمي بين دولها الأطراف. ولهذا فإن ألمانيا تأسف بشدة لعدم انضمام جميع الدول إلى المعاهدة، وتأمل أن يعزّز مؤتمر الاستعراض التوافق الدولي الذي قام عليه، وتشجّع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على المبادرة إلى ذلك. وأضاف أنه يلزم أيضاً الإسراع بتنفيذ خطة العمل الطموحة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٤٣ - وفيما يتعلّق بعدم الانتشار، قال إن ألمانيا انضمت إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع إيران لإيجاد حلّ دبلوماسي للبرنامج النووي لذلك البلد. وهي ترحّب بالتفاهم السياسي الذي تم التوصل إليه مع إيران في لوزان في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وتأمل في إمكان عقد اتفاق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لبيدّد شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلّق بالطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي لذلك

٤٦ - وقال إن حكومته ترحّب بنجاح تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها، وتطالب هذين البلدين بعقد جولة جديدة من المفاوضات بشأن نزع السلاح في أقرب وقت من الناحية العملية، بما في ذلك فيما يتعلّق بالأسلحة النووية دون الاستراتيجية. كما تطالب الاتحاد الروسي بالاستجابة بصورة بناءة لمبادرة تحديد الأسلحة النووية التي اقترحها رئيس الولايات المتحدة. وأضاف أن الواجب الذي تنص عليه المادة السادسة من المعاهدة، وهو المشاركة والتفاوض بصورة بناءة، يكتسب أهمية خاصة في أوقات الأزمات، كما هو الحال الآن مع بيئة الأمن العالمي المتغيّرة.

٤٧ - ومضى يقول إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها مصلحة مشروعة في تقديم معلومات مفصّلة تتعلّق بالترسانات النووية القائمة، وهو أمر حيوي لقياس التقدّم في نزع السلاح. وتمثّل التقارير التي قدّمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض الحالية خطوة إلى الأمام في الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية. ولكن يلزم عمل المزيد، فينبغي للدول استعراض المقترحات المقدّمة من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في هذا المجال.

٤٨ - وقال إن ألمانيا، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى، تودّ أن ترى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عاجلاً وليس آجلاً. وأضاف أن حالات الوقت الاختياري القائمة بالنسبة للتجارب النووية جديدة بالترحيب، ولكن يلزم على وجه الاستعجال معاهدة ملزمة قانوناً. وعلاوة على ذلك، فإن عمل فريق الخبراء الحكوميين يوفّر أساساً سليماً للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي ينبغي أن تبدأ دون مزيد من الإبطاء. ويشعر وفده بالقلق من الطريقة التي يعمل بها مؤتمر نزع السلاح بوصفها الهيئة الدائمة الوحيدة والمتعددة الأطراف

٤٩ - السيدة هيندا (ناميبيا): قالت إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥ يأتي في فترة هامة يشهد فيها العالم المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن والفقر. وأضافت أن حكومتها تشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، صدّقت حكومتها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعدّ جزءاً لا يتجزأ من ببيان نزع السلاح، وطالبت ببدء نفاذها في أقرب فرصة ممكنة.

٥٠ - ومضت تقول إن ناميبيا طرف في جميع صكوك نزع السلاح، ولا تزال ملتزمة بأهداف معاهدة عدم الانتشار ومثلها العليا، وتطالب جميع الدول الأطراف بالامتثال امتثالاً كاملاً لجميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولتعزيز مصداقية المعاهدة، ينبغي بذل كل جهد لضمان عالميتها. وقالت إنه سيكون من الضروري وجود إرادة سياسية قوية ومستمرة لضمان وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها في مجال نزع السلاح بموجب المعاهدة، واتخاذ خطوات عملية للقضاء على الترسانات النووية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩. وأضافت في هذا الصدد أن أي خطوات تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتطوير ترساناتها النووية أو استحداث ترسانات جديدة ستعارض مع هدف نزع السلاح النووي.

٥١ - واستطردت تقول إن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا تُعدّ أحد الصكوك الرئيسية لبناء

الثقة، وتضمن بقاء أفريقيا خالية من الأسلحة النووية؛ ويجب بذل كل جهد لإنشاء مناطق مماثلة خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك على وجه الخصوص في الشرق الأوسط. وتطالب ناميبيا بتنفيذ القرار الذي اعتمد بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٥٥، وخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. كما تطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض التأهب التشغيلي لنظم أسلحتها النووية.

٥٤ - ومضى يقول إنه من الأمور المخيبة للآمال أنه لم يتم عقد المؤتمر المخطط والمعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كما وعدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. غير أن الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في المفاوضات بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية جدير بالتشجيع. وأشاد بحكومة النمسا لعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٥٥ - تولّى السيد لاك مار كيز (إكوادور)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة.

٥٦ - السيد تن (ميانمار): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لمنع تدمير الإنسان والبيئة الذي سينتج عن تفجير مثل هذه الأسلحة. وأضاف أن الرابطة ترحّب بالمؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودة في أوصلو عام ٢٠١٣، ونياريت بالمكسيك، وفيينا عام ٢٠١٤، والمائدة المستديرة الإقليمية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والاحتمالات الخاصة بعقد معاهدة للحظر، المعقودة في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٥. وقال إنه لا يمكن نزع السلاح النووي إلّا إذا أُتخذت خطوات عملية

الثقة، وتضمن بقاء أفريقيا خالية من الأسلحة النووية؛ ويجب بذل كل جهد لإنشاء مناطق مماثلة خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك على وجه الخصوص في الشرق الأوسط. وتطالب ناميبيا بتنفيذ القرار الذي اعتمد بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٥٥، وخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. كما تطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض التأهب التشغيلي لنظم أسلحتها النووية.

٥٢ - وقالت في ختام كلمتها إن وفدها يعتقد أن التصديق العالمي على معاهدة عدم الانتشار لن يحمي العالم فقط من استخدام الأسلحة النووية، ولكنه سيعزز أيضاً التنمية الاقتصادية ويحسن الرخاء العالمي. وفي الوقت نفسه، يجب السماح للدول بالاستفادة من استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. ويؤيد وفدها الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة والتكنولوجيات النووية لتشجيع التنمية. وينبغي في الواقع مراعاة ركائز المعاهدة الثلاث بطريقة متوازنة وغير تمييزية.

٥٣ - السيد فينفاسر (ليختنشتاين): قال إن الدول الأطراف بحاجة لأن تسأل نفسها عما إذا كانت الصفقة الكبرى التي قامت عليها المعاهدة في الأصل لا تزال صالحة. فمع أن حجم الترسانات النووية قد انخفض، إلّا أن المستويات الحالية لا تزال تشكّل خطراً جسيماً لجميع مظاهر الحياة على الكوكب؛ فتخفيض هذه المخزونات يمثل تعهداً قانونياً للدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة، وواجباً أخلاقياً يرتبط بالقوة التي تمارسها في النظام الدولي. وأشار في هذا الصدد إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والدعوى الأخيرة التي أقامتها جزر مارشال

جديدة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

٥٩ - وقال إن الدول لها حق غير قابل للتصرف في أن تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخاصة من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في عدم الانتشار النووي وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز ولاية الوكالة وقدرتها. ورحّب بالاتفاق السياسي الذي توصّلت له المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والصين، وروسيا، والولايات المتحدة مع جمهورية إيران الإسلامية، وقال إنه يتطلّع إلى نجاح عقد الاتفاق الشامل.

٦٠ - وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد اتخذت خطوات لضمان استيفاء أعلى معايير الضمانات والأمان عند استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكان من بين هذه الخطوات إنشاء شبكة الهيئات الرقابية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة في عام ٢٠١٣، والغرض منها تيسير تقاسم أفضل الممارسات والمعلومات، وتشجيع مناقشة الأمان والأمن والضمانات عند استخدام الطاقة النووية من جانب الهيئات الرقابية النووية في المنطقة. ومضى يقول إن الدول الأعضاء في الرابطة تمثل لتعهداتها في مجال الأمان والأمن النوويين؛ ولكي تطور كل منها بنيتها الأساسية النووية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإنها تعمل بصورة وثيقة مع شركاء دوليين وفقاً لمعايير ولوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦١ - السيد راتراي (جاميكا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية فقال إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنه عند التمهيد لاجتماع زعماء العالم من

لتفكيك الأسلحة النووية الباقية في العالم بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وعلاوة على ذلك، يجب وقف التحسين النوعي للتكنولوجيات في مجال الأسلحة النووية الموجودة، ويجب إغلاق جميع مواقع تجارب الأسلحة النووية. ومن المهم في هذا الصدد تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبينما رحّب بالتصديقات الأخيرة لهذه المعاهدة من جانب عدد من البلدان، طالب البلدان المتبقية في المرفق ٢ بالتصديق عليها.

٥٧ - ومضى يقول إنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم ضمانات أمن سلبية مُلزِمة قانوناً لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك بالنسبة لجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وينبغي أن تعتمد سياسة "عدم المبادرة بالاستخدام" فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وقال إن الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة تُعدّ الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولهذا، تطالب الرابطة ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة تحظر امتلاك الأسلحة النووية، أو استحداثها، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو تجريبها، أو تخزينها، أو نقلها، أو استخدامها، أو التهديد باستخدامها، كما تنصّ على تدميرها.

٥٨ - وأضاف أن عقد معاهدات إقليمية لضمان عدم وجود أسلحة نووية في مجموعة معينة من الدول يساهم بطريقة مجدية في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا الصدد، تؤيد الرابطة بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتي تساعد أيضاً على صون السلام والأمن الدوليين. وتؤكد الدول الأعضاء في الرابطة من جديد التزامها بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وترحّب ببدء نفاذ المعاهدات المنشئة لمثل هذه المناطق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وآسيا الوسطى، ومنغوليا. وحثّ الدول الأخرى على عقد اتفاقات مماثلة لإنشاء مناطق

٦٤ - وعلاوة على ذلك، فإن النهج الانتقائية التي تركّز على الأهمية الملحة لركيزة عدم الانتشار، بينما لا تكثرث كثيراً بالحاجة إلى إحراز تقدّم فيما يتعلّق بترع السلاح المتعدّد الأطراف، إنما تساعد على إضعاف المعاهدة، التي ينبغي أن تظلّ حجر الزاوية للنظام العالمي لترع السلاح وعدم الانتشار. غير أنه على الرغم من عدم إحراز تقدّم، إلّا أنه كانت هناك بعض التطوّرات الإيجابية في الفترة الأخيرة، أهمّها الإطار المتفق عليه بشأن خطة عمل شاملة مشتركة تتعلّق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وأضاف أن الجماعة الكاريبية ترخّب أيضاً بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، إلى جانب ما أعقب ذلك من اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ الذي أعلن يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٦٥ - وأضاف أن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية تمثّل شاغلاً متزايداً بين الدول الأطراف. والجماعة الكاريبية، بوصفها جماعة تتألّف من دول جزرية صغيرة نامية، تُدرك تماماً مثل هذه المخاطر، وعلاوة على ذلك، فإن موقعها الاستراتيجي، وحدودها التي يسهل اختراقها، وواقعها الاجتماعي والاقتصادي، كل ذلك يُعدّ مدعاة لقلق بالغ فيما يتعلّق باحتمال استخدام الأسلحة النووية من جانب دول أو نقلها وحيازتها بصورة غير مشروعة من جانب جماعات إرهابية وجهات فاعلة أخرى من غير الدول. ولهذا فإن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية تُعدّ الضمان الوحيد لعدم استخدامها. ولذلك فإنه يؤكّد من جديد تأييد حكومته للتعهّد الذي قطعتة الحكومة النمساوية بعد مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

٦٦ - وقال إن هناك حاجة ملحة لاعتماد صك عالمي شامل ومُلزم قانوناً بشأن الأسلحة النووية، يضع في اعتباره

أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المهم أيضاً التذكير بأن السلام والأمن يعتبران من بين الشروط المسبقة لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يركّز استعراض تنفيذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض الحالي على تنفيذ التعهّدات التي أعلنتها الدول الأطراف في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٦٢ - ومضى يقول إن اقتراب المعاهدة من عالمية الانضمام يعكس الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالقضاء على انتشار الأسلحة النووية ومنع استخدامها. وطالب تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تبادر إلى ذلك، وأن تُخضع مرافقها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٣ - واستطرد قائلاً إن عدم وفاء الدول الأطراف بالالتزامات التي أعلنتها في كل مؤتمر من مؤتمرات الاستعراض قد أدّى إلى مزيد من الإحباط، وأثار الشكوك في مصداقية نظام المعاهدة وصلاحيتها. وكان من أبرز السمات المشتركة في كل من مؤتمرات الاستعراض السابقة عدم ارتياح معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهّداتها، وخاصة تلك المتعلقة بأحكام نزع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن التعهّد بآلاً تكون الدول غير الحائزة للأسلحة هدفاً لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها - وهو أحد الطلبات الرئيسية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية - لم يتحقّق حتى الآن بشكل مُلزم قانوناً. وبدلاً من ذلك، فإن برامج تحديث الأسلحة النووية مستمرة على قدم وساق، ولا تزال نظرية الردع النووي قائمة، وهو ما يمثّل حافزاً للانتشار.

٦٩ - وأضاف أن جميع الدول لها الحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية؛ غير أن هذا الحق يجب أن يُمارَس مع الامتثال لأحكام الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي احترام وتعزيز دور هذه الوكالة في القيام بأعمال الرصد والتحقق الضرورية، كما ينبغي تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها هذه الوكالة. وتواصل الجماعة الكاريبية دعمها لبرامج الوكالة من أجل تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية للنهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية، والمساعدة لتحقيق التقدم الاقتصادي. وفي عام ٢٠١٤، استهلت الجماعة الكاريبية مبادرة معنية بعدم الانتشار لأغراض التنمية، والتي سلّطت الضوء على الفوائد العملية لعدم الانتشار عن طريق النهوض بأنشطة التنفيذ، بما في ذلك تلك المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار.

٧٠ - وتلتزم الجماعة الكاريبية على نحو خاص بمسألة الأمان النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت جميع دولها الأعضاء اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقع عدد منها بروتوكولات إضافية. ومع هذا، فإن نقل النفايات النووية عبر الحدود عن طريق البحر الكاريبي، وما يصاحب ذلك من خطر على البيئة والاستدامة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة لا يزال يمثل قلقاً بالغاً لبلدان الجماعة الكاريبية. وتُعدّ آليات الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها محدودة بشكل خاص في قدرتها على الاستجابة لحادث نووي. وتعمل الجماعة الكاريبية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معالجة مثل هذه الشواغل، بما في ذلك عن طريق تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لبلدان الكاريبي بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والمقرر أن تُعقد في مدينة بنما في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٧١ - وقال في ختام كلمته إن الأسلحة النووية لا تصلح لاستخدامها من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الحالية، من

مبادئ الشفافية، واللاجرة، وإمكانية التحقق. وقد صدّقت جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي عزّزت الأمن الإقليمي، وتُعدّ بمثابة نموذج لإنشاء مناطق أخرى مماثلة. وأشاد بحكومة إندونيسيا لمبادرتها بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف والجهات الموقّعة على المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، ومنغوليا، وأكد من جديد أنه يجب على جميع الدول احترام المناطق الخالية من الأسلحة النووية دون أي تحفظات أو قيود.

٦٧ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية ظلّت لفترة طويلة تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وترحب بالخطوات العملية التي تُتخذ لعقد مؤتمر معني بإنشاء مثل هذه المنطقة على النحو الذي طالب به مؤتمر الأطراف عام ٢٠١٠. ومن المؤسف أن المؤتمر لم يُعقد حتى الآن، نظراً لأن مثل هذه المنطقة ستخفف كثيراً من حدة التوترات في المنطقة. ولذلك فإنه يكرّر من جديد الدعوة إلى تنفيذ القرار الذي اتّخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ باعتباره أحد أولويات مؤتمر الاستعراض الحالي.

٦٨ - واستطرد قائلاً إن إزالة الأسلحة النووية ومنع تجريبها تُعدّ من الأمور الحاسمة بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأشاد بعمل الأمانة المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل التشجيع على بدء نفاذها، وحثّ بلدان المرفق ٢ الثمانية المتبقية على المبادرة بتصديقها دون شروط. وإلى أن يبدأ نفاذ هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول الالتزام بالوقف الاختياري للتجارب. وطالب بأن تبدأ المفاوضات في أقرب فرصة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بطريقة يمكن التحقق منها.

٧٤ - وقالت إن بنما كانت واحدة من أولى الدول الموقعة على معاهدة ثلاثيولكو، وتأمل في أن تقوم مناطق أخرى في العالم بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأضافت أن تجربة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتجربة منغوليا، بوصفها الدولة الوحيدة التي أعلنت نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، تقدّمان نموذجين قيّمين للمجتمع الدولي على إنشاء مثل هذه المناطق.

٧٥ - وقد أيدت بنما اعتماد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإعلان خاص بشأن الحاجة الملحة لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في مؤتمر قمتهما الثالث المعقود في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد طالب هذا الإعلان على وجه التحديد جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بإنهاء دور الأسلحة النووية في نظرياتها، وسياساتها الأمنية، واستراتيجياتها العسكرية. وقالت إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور حاسم في نظام التحقق والضمانات، وتعزيز الأمان النووي، وتطوير الاستخدامات المدنية للطاقة النووية. وقالت في ختام كلمتها أنه من المؤسف أنه لم يُعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٧٦ - السيد أوش (منغوليا): قال إن وفده يرحّب بالوعي المتزايد عن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، والذي انعكس في مؤتمرات أوصلو، وناياريت بالمكسيك، وفيينا بشأن هذا الموضوع. وأضاف أن التقدّم الذي أُحرز في المفاوضات بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية يُعدّ من الأمور المشجّعة. كما أن الإسراع بتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها سيمثّل أيضاً خطوة رئيسية نحو هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

قبيل الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب، والتطرّف العنيف، والحرب الإلكترونية. وبدلاً من ذلك، فقد أوجدت مناخاً من انعدام الأمن زاد من مخاطر الانتشار. وعلاوة على ذلك، فإن وجودها والتهديد باستخدامها يشجعان الدول المارقة والجهات الفاعلة من غير الدول على التخلّي عن المثل العليا، إذ أنها تبحث عن حجة مريحة تبرّر بها نزعاتها المتطرفة.

٧٢ - السيدة فلورز هريرا (بنما): قالت إن نزع السلاح أساسي من أجل السلام والأمن الدوليين ومن أجل التنمية المستدامة. وأضافت أن وفدها يشعر بالقلق لعدم إحراز تقدّم في وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلّق بإزالة ترساناتها النووية. ولا تزال المعاهدة تمثّل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين؛ ولزيادة فعالية المعاهدة، يجب على جميع الدول أن توفّعها وتصدّقها وتمثّل لجميع أحكامها. ويجب تطبيق مبدأ إمكانية التحقق عند القيام بعملية نزع السلاح، وعند تنفيذ تدابير إزالة الأسلحة النووية والأسلحة المرتبطة بها، وتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة.

٧٣ - ومضت تقول إن بنما لا تمتلك أي أسلحة نووية أو تُنظم إيصالها، ولا تقوم باستيرادها، أو إنتاجها، أو إدارتها، أو تخزينها، وقد اتخذت تدابير لمنع الاتجار غير المشروع. تمثل هذه الأسلحة في أراضيها. كما أنها تدعم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ورحّبت بالمؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والمعقودة في أوصلو، وناياريت بالمكسيك، وفيينا على التوالي؛ وعن طريق تسليط الضوء على العواقب المدمّرة لأي نزاع نووي محتمل، أكّدت هذه المؤتمرات الحاجة الملحة إلى نزع السلاح.

بالانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية دون إبطاء، وبإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لما يطالب به قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

٨٠ - وأضاف أن مصداقية المعاهدة تتوقف على تنفيذ وإنفاذ ركائزها الثلاث بصورة متوازنة، وعلى تحقيق عالميتها. وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩، الذي من شأنه أن يُمهد الطريق للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وترحب المجموعة أيضاً بالوعي الدولي المتزايد عن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. وقد حان الوقت لبدء المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر استحداث الأسلحة النووية، وتجريبها، وإنتاجها، وتخزينها، ونقلها، واستخدامها، والتهديد باستخدامها، وإزالتها. وقال إنه على الرغم من النداءات المتكررة للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تفي بتعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، لا تزال الأسلحة النووية تقوم بدور هام في النظريات الدفاعية لكثير من الدول الحائزة للأسلحة النووية. فهذا يتناقض مع الضمانات الإيجابية والسلبية التي قدمتها تلك الدول من جانب واحد في عام ١٩٩٥، ومع قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٨٩٤ (١٩٩٥). فينبغي حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات غير مشروطة ومُلزمة قانوناً بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلى أن تتم إزالة هذه الأسلحة بصورة كاملة.

٨١ - وأضاف أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كان يمثل أحد العوامل الرئيسية لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ويُعدّ عدم عقد المؤتمر المخطط عام ٢٠١٢ بشأن تنفيذ هذا القرار كما وعدت به الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يُعدّ عقبة رئيسية في عملية الاستعراض. ويتيح مؤتمر الاستعراض الحالي فرصة

٧٧ - ومضى يقول إن عالمية معاهدة عدم الانتشار، والمتابعة الحسنة النية للمقررات والقرارات والوثائق الختامية وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمرات الاستعراض في الأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ تُعدّ ضرورية للحفاظ على صلاحية المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها. كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعد أحد المجالات التي يمكن أن يبرز فيها تقدم في المدى قصير نسبياً. وطالب بلدان المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة بأن تبادر إلى ذلك على وجه الاستعجال. وأعرب عن قلقه لعدم تحقيق قبول عالمي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية.

٧٨ - وقال في ختام كلمته إن بلده بوصفه من المناصرين الأقوياء لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يشعر بالانزعاج لعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط، والذي أُتخذ في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥. وحث أيضاً على إنشاء مثل هذه المنطقة في شمال شرق آسيا بغية تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وأضاف أن حالة بلده باعتباره حالياً من الأسلحة النووية، والتي أعلنت منذ عقدين، قد حظيت بالاعتراف على نطاق واسع في الكثير من الصكوك الدولية. وأكد من جديد تقدير وفده للإعلان المشترك الذي أصدرته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بأنها ستحترم هذا الوضع، ولمساهمتها الأخرى في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٧٩ - السيد الرويعي (البحرين): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية فقال إن انضمام دولة فلسطين إلى معاهدة عدم الانتشار يعني أن جميع الدول العربية تُعدّ الآن دولاً أطرافاً في المعاهدة. وهذا يعطي مغزى جديداً للجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وطالب إسرائيل

٨٤ - وقالت في ختام كلمتها إن بلدها قد استضاف لتوّه المرحلة الأولى من بعثات برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيواصل مشاركته في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، ودعمه للمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، وعمله بشأن ضوابط الصادرات المتعلقة بعمليات نقل المواد النووية والمعدات المتصلة بها. وأضافت أن التقدم المحرز في مسألتي عدم الانتشار والأمن لن يكفي للحفاظ على فعالية المعاهدة وتعزيزها؛ فيجب إنجازهما أيضاً عن طريق التوصل إلى توافق بشأن نزع السلاح النووي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٥٥.

إلحراز تقدّم حقيقي من أجل إنشاء مثل هذه المنطقة، وكذلك من أجل نزع السلاح النووي الذي ظلّ يمثل أحد أولويات المجتمع الدولي منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨.

٨٢ - السيدة هيجي (نيوزيلندا): قالت إن بلدها يعلّق أهمية كبيرة على معاهدة عدم الانتشار باعتبارها نقطة ارتكاز للسياسة العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وأضافت أن نجاح المعاهدة في احتواء الانتشار النووي قد أنجز إلى حدٍ كبير خارج نطاق الوعد الذي تضمّنته المادة السادسة، والذي يهدف إلى إيجاد عالمٍ خالٍ تماماً من الأسلحة النووية. غير أنه كان المتوخّى من المعاهدة في الأصل أن تكون صكاً مؤقتاً من أجل التصدي للتهديدات النووية المباشرة. وقد أرحّجت تدابير الإزالة الكاملة للأسلحة النووية إلى تاريخ لاحق، وهو ما أدّى إلى ما يسمّى ”الفجوة القانونية“ في المعاهدة. وقد حان الوقت لبدء مفاوضات من أجل عقد معاهدة لنزع السلاح العام والكامل، على غرار اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وقالت في هذا الصدد إن ائتلاف البرنامج الجديد، الذي ينسّقه بلدها حالياً، قد تقدّم بورقة عمل (NPT/CONF.2015/WP.9) جسّدت الخيارات المتاحة أمام الدول الأطراف لإزالة هذه ”الفجوة القانونية“.

٨٣ - وأضافت أن التزام حكومتها بنزع السلاح لا يأتي على حساب الركيزتين الأخريين. فجميع الدول الأطراف بحاجة إلى الوفاء بجميع تعهّدها بموجب المعاهدة. ويرحب وفدها بالاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن مستقبل البرنامج النووي الإيراني، ويأمل بأن يتم عقد اتفاق شامل في الموعد المحدّد وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويأمل وفده أيضاً في أن تعزّز نتائج مؤتمر الاستعراض الحالي الضمانات الأوسع الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.